
الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي: حدوده وتناقضاته

كمال مجاهدي(*)

باحث مغربي مقيم في إسبانيا.

مقدمة

اعتادت أدبيات الانتقال الديمقراطي اعتبار عامل التأثير الخارجي عنصراً محورياً في الدفع بالنمو السياسي والبناء الديمقراطي. وبحسب هذه الأدبيات، يأخذ هذا العامل مظاهر وأشكالاً عدة، منها آلية العدوى، حيث التجارب السياسية لبعض الدول تشكّل نماذج لتجارب أخرى لاحقة، خاصة في دول الجوار. هنا، يعتبر كثير من الباحثين عامل الجوار الديمقراطي مؤثراً رئيسياً في تحفيز أو منع عمليات الديمقراطية، ويشرحون في الوقت ذاته، وإلى حد كبير، سبب حدوث الموجة الديمقراطية الثالثة في شكل موجات إقليمية متتابعة، بدأت بثورة القرنفل في البرتغال عام ١٩٧٤، وهي الثورة التي شكّلت نموذجاً لدولتين من دول أوروبا الجنوبية: إسبانيا واليونان، ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية، فأوروبا الشرقية قبل أن تحط الرحال في أفريقيا جنوب الصحراء. وثمة شكل آخر للتأثير الخارجي تقترحه مدرسة الاقتصاد السياسي، وهو يرتبط بتأثير توازنات القوى الدولية، وطبيعة العلاقة بالخارج في بنية القوى الاجتماعية الداخلية. لكن العامل الذي يلقى اهتماماً أوسع في الدراسات الأكاديمية الدولية حول عمليات الديمقراطية، هو عامل الترويج الديمقراطي للدول الديمقراطية الكبرى. هذا المفهوم يشير، بحسب برونال، إلى الطيف العريض من العلاقات الخارجية، وأنشطة التعاون الموجهة إلى التنمية، التي تسهم في تطوير الديمقراطية وترسيخها في دول أخرى، بمعنى أن المفهوم يشمل جميع الإجراءات المتخذة لتسهيل التطور الديمقراطي، في دولة ثانية. هذه الإجراءات قد تتخذ شكل ضغط مباشر، يستعمل سلطة تأثير قوية، مثل التدخل العسكري والشروط والعقوبات، أو يستعمل سلطة تأثير مرنة، مثل التحفيز وتكثيف التواصل والمساعدات التقنية.

هذه الدراسة محاولة للاقترب من مفهوم الترويج الديمقراطي، عبر رصد تصورات مختلف

المدارس - خاصة المدرسة المثالية والمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية - لطبيعته ولكيفية اشتغاله، ثم تتبّع تفعلّيه غير المتجانس من طرف القوى الكبرى، لا سيما خضوعه لسياسة الكيل بمكيالين، واستعماله كأداة تتابع المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى، وذلك قبل الانتهاء إلى تفحص طبيعة اشتغال المفهوم في البلدان العربية، والتناقضات التي يبيدها في المجال العربي.

أولاً: الترويج الديمقراطي بين المثالية والواقعية

كانت فكرة الترويج الديمقراطي قد أثارت جدلاً كبيراً بين المدرسة الواقعية والمدرسة المثالية في العلاقات الدولية. وقد ركزت هذه الأخيرة على فكرة فعل الشيء الصحيح، ونظرت إلى الديمقراطية كقيمة كونية، تتحمل الدول الديمقراطية الغربية الواجب الأخلاقي الذي يقضي بنشرها وترويجها في كل مكان من العالم. هذا الواجب يتعين أكثر في نظر المثاليين، إذا اعتبرنا المزايا التي ترافق النظام الديمقراطي، خاصة ما يرتبط بتجذير الحكم الصالح والدفع بالتنمية الاقتصادية بفضل آليات مساءلة السلطة التنفيذية، والأثر التوزيعي للمنافع الاجتماعية، والسيولة المعلوماتية. هناك عامل آخر تسوقه المدرسة المثالية لتبرير دعوتها إلى ضرورة الترويج الديمقراطي كواجب أخلاقي، وهو فكرة أن للأفراد حقوقاً حيثما يكونون، وأن أمام الحاكمين حدوداً حيثما يكونون، وهي الحدود التي أضحت واسعة الانتشار في المحافل الدولية، وكانت وراء كثير من القرارات التي تحد من سيادة الدول.

في المقابل، رفضت المدرسة الواقعية فكرة الترويج الديمقراطي، وشددت، في أفضل الحالات، على ضرورة عدم تعارض مثل هذه البرامج مع الأهداف الاستراتيجية الأمنية والاقتصادية للدول الغربية. وقد احتج أتباع المدرسة الواقعية في رفضهم لفكرة الترويج الديمقراطي، بأن الديمقراطية هي نظام يتجذر في الثقافة الغربية، ولا يعكس أية قيمة كونية كما يزعم المثاليون. ومثل هذه السياسة ستقود لا محالة إلى الإخلال بمبدأ سيادة الدولة، الضروري للحفاظ على استقرار النظام الدولي. كما أن عملية الديمقراطية هي ضرورة، وشأن داخلي يحتاج إلى فاعلين محليين. من جهة أخرى، وبحسب الواقعيين، فإن الترويج الديمقراطي يحمل روحاً تبشيرية، قد تستثير المقاومة المحلية وتنسف أسس الاستقرار السياسي في دول صديقة.

لقد وجّهت أستاذة العلاقات الدولية كيرك باتريك، وهي من أبرز منظري المدرسة الواقعية في مقالها، «الدكتاتوريات والمعايير المزدوجة» (١٩٧٩)^(١)، نقداً شديداً إلى سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر، أثر بشكل كبير في تفكير رونالد ريغان؛ إذ إنها أخذت على إدارة كارتر منحه سياسته حيزاً للاعتبارات الأخلاقية والمعنوية، رغم عدم تحررها في الواقع من سياسة الكيل بمكيالين. ورأت أن متابعة القيم المثالية أضرت بالمصالح الاستراتيجية الأمريكية، وأسهمت في تحول كثير من الأنظمة الدكتاتورية الموالية للولايات المتحدة إلى أنظمة توتاليتارية، شيوعية أو إسلامية، أعلنت عداها للولايات المتحدة، كما هو الحال مع أنظمة نيكاراغوا وإيران وكوبا، حيث إن جهود الولايات المتحدة لفرض الديمقراطية والانفتاح

(١) Jeane Kirkpatrick, «Dictatorships and Double Standards», *Commentary*, vol. 68, no. 5 (1979).

السياسي على حكومات استبدادية موالية، تواجه معارضة قوية وعنيفة، فتحت الطريق لإقرار أنظمة دكتاتورية أكثر إرهاباً وقمعاً لشعوبها، وعدوة للولايات المتحدة في الوقت نفسه.

مع ظهور نظرية السلم الديمقراطي وتحولها إلى إحدى أقوى نظريات العلاقات الدولية، سيأخذ الجدل المحتدم بين المدرستين في التراجع التدريجي؛ فنظرية السلم الديمقراطي ستحول «الترويج الديمقراطي» نفسه إلى أداة لمتابعة واقعية للأهداف الاستراتيجية والأمنية للدول

**لقيت نظرية السلم الديمقراطي
قبولاً واسعاً ومتزايداً داخل
الأوساط الأكاديمية، ولدى
متخذي القرار، ودفعت بالتحول
التدريجي للترويج الديمقراطي
إلى قاعدة دولية.**

الكبرى. تنطلق هذه النظرية من غياب الحروب بين الدول الديمقراطية، وهو ما تم تأكيده حتى من طرف بعض الدراسات الأفريقية^(٢). واستخلصت هذه الأدبيات أن الدول الأفريقية التي حققت تقدماً ديمقراطياً أكبر، تسجل أقل نسبة من النزاعات المسلحة. وتفسر نظرية السلم الديمقراطي استنتاجاتها بالرجوع إلى بعض الآليات السببية؛ حيث إن الدول الديمقراطية أكثر ميلاً إلى اختيار الوسائل

السياسية لحل النزاعات البينية، من جهة، بسبب التضييقات المؤسسية والدستورية أمام إمكانية إعلان الحرب، ومن جهة أخرى، نتيجة الخوف من التعرض للعقاب الانتخابي على القرارات المغامرة. كذلك تسوق النظرية عامل الثقة والمصادقية السائدة بين الديمقراطيات والعائدة إلى المبادئ والقيم المشتركة.

هذه النظرية لقيت قبولاً واسعاً ومتزايداً داخل الأوساط الأكاديمية، ولدى متخذي القرار، ودفعت بالتحول التدريجي للترويج الديمقراطي إلى قاعدة دولية. حصل ذلك رغم بعض الدراسات التي جاءت حديثاً لتضفي بعض الشكوك على التفاؤل المفرط لاتجاه السلم الديمقراطي، كما هي حالة دراسات مانسفيلد وسنيدر^(٣)، التي أثبتت أن الديمقراطيات الجديدة أكثر قابلية للدخول في نزاعات مسلحة مقارنة بالدكتاتوريات المرسخة. وقد برر مانسفيلد وسنيدر نتائجهما بالتركيز على السياسات الانتهازية للنخب السياسية في أثناء الانتقال، حيث تسعى إلى محاولة الاستغلال الانتخابي لمشاعر قومية توسعية، وللاتجاهات الشعبوية لجماهير النخب، كما حدث مثلاً في صربيا وكرواتيا، والمآسي التي تلت التحول السياسي هناك^(٤). لكن بالرغم من ذلك، يبقى الاتجاه السائد هو الاتجاه القائل إن الديمقراطية تؤدي إلى إقرار السلام بين الدول الديمقراطية، وإن كانت تأكيدات مانسفيلد

Joseph Siegle, «Effective Aid Strategies to Support Democracy in Africa,» (Working Paper, (٢) prepared for Brenthurst Foundation, Konrad Adenauer Stiftung, Brussels, 2007).

Richard Youngs, «Democracia y seguridad en Oriente Medio,» *FRIDE Working Paper*, no. 21 (٣) (2006).

Thomas Szayno [et al.], *The Emergence of Peer Competitors: A Framework for Analysis* (Santa (٤) Monica, CA: Rand, 2001).

وسنيدر أتت كاستثناء للقاعدة، وهدفت أيضاً إلى توفير تبرير للتهرب من الترويج الديمقراطي في مناطق تسودها اتجاهات أيديولوجية لا تصب ضرورة في الاتجاه الأمريكي، مثل الحالة الإسلامية، حيث كثير من الباحثين اعتاد تقديم نتائج مانسفيلد وسنيدر كتبرير لسياسة استثناء الوطن العربي والعالم الإسلامي من الترويج الديمقراطي^(٥).

ثانياً: الممارسة العملية للترويج الديمقراطي

ملاحظة السياسة الخارجية الأمريكية تبين الأولوية المطلقة التي تمنحها الولايات المتحدة لقضايا الأمن، على حساب اعتبارات أخرى مهمة. في هذا الخضم، يتحول «الترويج الديمقراطي» إلى أداة وظيفية داخل الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، خاصة أن الولايات المتحدة استفادت بشكل كبير من التحول الديمقراطي للدكتاتوريات قبل الموجة الديمقراطية الثالثة وفي أثنائها؛ هذا التحول أدى إلى تراجع عدد أعدائها وتوسيع المجالات الأمنية في العالم، بتراجع عدد القوى الباحثة عن تطوير أسلحة الدمار الشامل، مثلاً^(٦).

لكن، كما تؤكد كيرك باتريك، ينبغي التمييز بين الخطاب الذي قد يتماهى مع المثل، والممارسة التي تحدث في شروط الواقع، والتوافق بين الأمرين ليس بالأمر الضروري، وعدم الانسجام هو خاصية تميز المجتمعات كلها^(٧). في هذا الإطار، فإن تعارض الديمقراطية مع الاعتبارات الأمنية الأمريكية، حتى في الجوار الأوروبي، كان يعني منح الأولوية لهذه الاعتبارات، وتقديم الدعم والسند إلى الأنظمة الاستبدادية التي تخدم المصالح الأمنية على حساب الديمقراطيات التي قد تعارضها، كما بينت التجربة اليونانية، حيث ساندت الولايات المتحدة الانقلاب العسكري على الديمقراطية عام ١٩٦٧، وأيدت نظام الكولونيالات الذي انبثق عنه^(٨). وفي باقي مناطق العالم، لم تكن الولايات المتحدة ملتزمة بالترويج الديمقراطي؛ ففي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠، أي في أوج احتدام المنافسة بين القوى الكبرى، كانت العلاقات الخارجية الأمريكية تقوم على أساس التحالفات الاستراتيجية، وكان توجيه المساعدات مثلاً يتم وفق المعايير الأمنية، بدون تمييز بين الدكتاتوريات والديمقراطيات^(٩). في هذه الفترة، هدفت برامج الدعم الأمريكية إلى تشجيع التنمية الاقتصادية، وتقليص مظاهر التفاوت في الثروة، بعد درس الثورة الكوبية، لأن التفاوت في الدول الفقيرة يرفع احتمالات حدوث الثورات الاشتراكية واصطفافها إلى جانب الاتحاد السوفياتي. وقد دفعت متابعة هدف

Youngs, Ibid.

(٥)

Francis Fukuyama and Michael McFaul «Should Democracy be Promoted or Demoted?», *Washington Quarterly* (Winter 2007).

(٦)

Kirkpatrick, «Dictatorships and Double Standards».

(٧)

David Mathieson and Richard Youngs, «Democracy Promotion and the European Left: Ambivalence Confused?», *FRIDE Working Paper*, no. 29 (2006).

(٨)

Stephen Brown, «Foreign Aid and Democracy Promotion: Lessons from Africa», *European Journal of Development Research*, vol.17, no. 2 (2005), pp. 179-198.

(٩)

ترويج التنمية الاقتصادية الرئيس كندي في عام ١٩٦١ إلى تأسيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، التي هدفت إلى تقديم الدعم الاقتصادي، وتشجيع الإصلاحات الضرورية لمواجهة الامتداد الشيوعي^(١٠).

● الحالة الأوروبية

إن «الترويج الديمقراطي» هو أساساً استراتيجياً أمريكية جُرت إليها الدول الأوروبية جراً، بحكم المشروعية الواسعة التي حازها النظام الديمقراطي في العقود القليلة الأخيرة، ودفعت بأوروبا إلى متابعة الولايات المتحدة في استراتيجيتها. لكن الأسلوب الأوروبي اختلف عن مثيله في الولايات المتحدة، وعموماً يمكن وصفه في ثلاثة خطوط، أو ثلاث استراتيجيات، معيّنة: الشرطية الواضحة؛ البراغمية المحضة؛ الاستقرار الانتهازية.

أ - الشرطية الواضحة: اتبعت هذه الاستراتيجية، وخاصة في حالات الدول الأوروبية المرشحة لعضوية المجموعة، ثم لعضوية الاتحاد الأوروبي لاحقاً. فإذا كانت معاهدة روما لعام ١٩٥٧ لم تحدد شروطاً سياسية لعضوية السوق الأوروبية المشتركة، فإن تقرير بيرك بلاك لعام ١٩٦٢ حدد إمكانية العضوية فقط في تلك الدول التي تضمن ممارسات ديمقراطية وتضمن الحقوق والحريات الإنسانية. وكانت هذه الشرطية الديمقراطية للعضوية الأوروبية حاسمة في دفع كثير من الدول الأوروبية إلى إنجاز انتقالاتها الديمقراطية، مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال، ثم دول أوروبا الشرقية في ما بعد^(١١). ففي اليونان، أوقفت السوق الأوروبية مفاوضات العضوية، بعد انقلاب ١٩٦٧، وكان إلغاء اتفاق الشراكة حاسماً في الدفع نحو الانتقال الديمقراطي عام ١٩٧٣، والأمر نفسه ينسحب على المثال الإسباني.

ب - البراغمية المحضة، وهي تتمثل في محاولة إحاطة إقليم الاتحاد الأوروبي بحزام من الدول الصديقة. وقد أوكلت المهمة إلى دول الاتحاد في أوروبا الشرقية، التي تبنت مفهوم الترويج الديمقراطي بمفهومه الأمريكي، نتيجة إيمانها بفاعلية المفهوم، الذي كان أساساً وراء تحررها من قبضة موسكو. وتضاف إلى تجربة هذه الدول الحاجة إلى تأكيد الهوية الديمقراطية عبر الدعوة إلى النظام الديمقراطي، وهما تبرران تبني هذه الدول مفهوم الترويج الديمقراطي، لكن العامل الأساسي الذي يمنح مسألة الحزام الأمني الديمقراطي فحواه، هو العامل الروسي كتهديد أمني تاريخي، دفع بدول الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية إلى محاولة بناء حاجز وقائي بينها وبين روسيا. هكذا، فإن التأثير الروسي التاريخي في المنطقة جعل الترويج الديمقراطي لدول أوروبا الشرقية يتحول إلى ضرورة لحماية الاستقرار والأمن الذاتي، وهو ما دفعت به هذه الدول بشكل منسق ومتخصص، حيث وجهت دول البلطيق جهدها إلى جنوب القوقاز، واشتغلت سلوفينيا في دول البلقان، كما أن ليتوانيا

Fukuyama and McFaul «Should Democracy be Promoted or Demoted?».

(١٠)

Diane Ethier, «Is Democracy Promotion Effective?: Comparing Conditionality and Incentives.»

(١١)

Democratization, vol. 10, no. 1 (2003), pp. 99 - 120.

وبولونيا حددتا مجال نشاطهما الديمقراطي في كلٍّ من أوكرانيا وبيلاروسيا^(١٢).

ج - الاستقرار الانتهازية: خارج النطاق الأوروبي، يحتل الترويج الديمقراطي موقعاً متأخراً على لائحة الأولويات الأوروبية. وكما تبين دراسة كلٍّ من شرايدر وهوك وتايلور^(١٣)، فإن تأسيس النظام الديمقراطي لا يشكل شرطاً لا محيد عنه لتقديم المساعدات إلى الدول في العالم النامي. هنا، على وجه العموم، ومتابعة للرؤية الهادفة إلى الحفاظ على المصالح، تبلور الدول الأوروبية مقاربة استقرارية تفضل النظام على الحرية، وتتعامل مع النخب الحاكمة أكثر مما تتعامل مع مكونات المجتمع المدني، وتؤكد البناء المؤسسي أو الشروط المؤسسية^(١٤). جدير بالذكر في هذا الإطار أن الدول الأوروبية عموماً، وخلافاً للولايات المتحدة الأمريكية، تتحاشى استعمال مفهوم «الترويج الديمقراطي»، وتركز على الإصلاحات السياسية كمدخل إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنادي بالنشر التدريجي للقيم الليبرالية، عوض تشجيع التحول العام والفجائي في الدولة والمجتمع. وفي المقابل، تؤسس لاستراتيجيتها بالتركيز على التحول فقط في بعض القطاعات، وحتى هدف تشجيع البناء الديمقراطي ستم الاستعاضة عنه بهدف تأسيس حكم القانون وترسيخه.

من جهة أخرى، في مقابل نظرية السلم الديمقراطي، التي تقف وراء الترويج الديمقراطي الأمريكي، تبني الأوروبيون مقولة «انتشار قيمنا يحمي أمننا»، وهذا أكثر ظهوراً في الحالة الفرنسية، حيث أثبت تحليل كلٍّ من شرايدر وهوك وتايلور أن درجة دعم الحكومة الفرنسية للأنظمة في الدول الأفريقية مثلاً، تبدي ارتباطاً كبيراً بمدى انخراط هذه الأخيرة في الثقافة الفرنكوفونية أساساً، بينما يأتي شرط الممارسة الديمقراطية في مركز متأخر على لائحة أولويات السياسة الخارجية الفرنسية، وبالتحديد بعد المصالح الاقتصادية^(١٥).

ثالثاً: الترويج الديمقراطي في الوطن العربي

دفعت حساسية المنطقة العربية إزاء القضايا الأمنية والاستراتيجية الغربية القوى الأوروبية والولايات المتحدة إلى تبني سياسة شبيهة بما كانت كيرك باتريك قد وصفته في مقالها السابق الذكر. وبالتالي، لم تكن الديمقراطية هدفاً للولايات المتحدة في الوطن العربي، بل إن الإدارة الأمريكية تابعت هنا ما سماه البعض «سياسة الاستقرار المبني على السلطوية»، لأنها ترى أن هذه السياسة هي وحدها الكفيلة بضمان استمرار ضخ الحاجة الأمريكية من

Laurynas Jonavicius, «The Democracy Promotion Policies of Central and Eastern European States», *FRIDE Working Paper*, no. 55 (2008).

Peter J. Schraeder, Steven W. Hook, and Bruce Taylor, «Clarifying the Foreign Aid Puzzle: A Comparison of American, Japanese, French, and Swedish Aid Flows», *World Politics*, vol. 50, no. 2 (1998), pp. 294-323.

Jeffrey Kopstein, «The Transatlantic Divide over Democracy Promotion», *Washington Quarterly*, vol. 29, no. 2 (Spring 2006), pp. 85-98.

Schraeder, Hook, and Taylor, *Ibid*.

النفط العربي، وأن الأنظمة المستقرة على أسس استبدادية هي وحدها القادرة على الدفع نحو الانخراط في مسلسل تسوية سلمية مع إسرائيل، كما أن أساليبها القمعية كفيلة بالتصدي للامتداد الأصولي الإسلامي. وهكذا، فإن هذه الدول لم تكن راغبة في إقلاق الحكومات في المنطقة، التي يُعتبر تعاونها ضرورياً لضمان المصالح الغربية في الوطن العربي، فكان قصارى ما بلغته هو الدعم الهامشي لبعض المشاريع الإصلاحية، والسكوت في المقابل عن التأسيس الديمقراطي في البلدان العربية. وهي استراتيجياً تذكرُ بالمواقف المتخاذلة التي كانت هذه الدول تتخذها، حيثما كانت مصالحها الاستراتيجية تتطلب نوعاً من التكيف أو التوافق مع حكومات دول سلطوية.

جدير بالذكر أن مبادئ المدرسة الواقعية كانت تسود في مناطق شتى من العالم، وفي اتجاه الحكومات الصديقة والحليفة. وكان يتم عادة الاشتغال بمنطقتين: فمن جهة، متابعة

**تغدو التربة مشجعة لتنامي
ظواهر التطرف الديني
والسياسي في غياب الحرية
السياسية، وانعدام شروط
الرفاه الاقتصادي والاجتماعي،
وضعف ديناميات التحديث.**

اقتراحات كيرك باتريك، القاضية بدعم الأنظمة السلطوية الصديقة، ومن جهة أخرى، العدول عن هذا الاتجاه فقط في حالة وجود معارضة ديمقراطية قوية معادية للشيعوية، وذات إرادة وقدرة كافيتين لضمان المصالح الأمريكية^(١٦). ففي جنوب أفريقيا مثلاً، تم التسامح مع نظام التمييز العنصري كضرر أخف، ولوقت طويل. من جهة أخرى، سيتم التسامح مع التحول السياسي في إثيوبيا إلى نظام الحزب الوحيد،

بالنظر إلى الخدمات الاستراتيجية التي قدمتها وتقدمها الحكومة الإثيوبية للجهود الغربية الرامية إلى احتواء وتطويق الأصولية السودانية، ثم الأصولية الصومالية في وقت لاحق^(١٧). وعلى العموم، في المقابلة بين الدول الأفريقية، فضّلت الولايات المتحدة سياسة تحرر سياسي محدود عوض تشجيع بناء أنظمة ديمقراطية كاملة، كما في حالة دولة زائير سابقاً، حيث إن المبدأ الذي حكم سياسة الولايات المتحدة ووجهها إزاء هذا البلد الأفريقي الغني بثرواته الطبيعية، كان متمثلاً في المقولة التي صاغها موظفو الخارجية الأمريكية، وحكمت رؤيتهم للوضع السياسي هناك، وهي مقولة «موبوتو أو الفوضى»^(١٨).

في أمريكا اللاتينية تتعدّد الأمثلة، منها تدخل إدارة الرئيس نيكسون لتسهيل الإطاحة برئيس التشيلي المنتخب ديمقراطياً، سالفادور أليندي، وتأييد إقرار نظام بينوشيه العسكري.

(١٦) David Adesnik and Michael Mcfaul, «Engaging Autocratic Allies to Promote Democracy», *Washington Quarterly*, vol. 29, no. 2 (2006), pp. 7-26.

Brown, «Foreign Aid and Democracy Promotion: Lessons from Africa». (١٧)

Peter J. Schraeder, «Continuity and Change in U.S. Foreign Policy toward Southern Africa: (١٨)

Assessing the Clinton Administration», *Nordic Journal of African Studies*, vol. 10, no. 2 (2001), pp. 131-147.

لكن مذهب كيرك باتريك كان يتم وقف العمل به في حالات وجود معارضة ديمقراطية قوية قادرة على إسقاط النظام، لكنها تعكس في الوقت ذاته ولاء حقيقياً لإدارة الأمريكية. هنا يمكن ذكر حالة الفليبين في عهد الرئيس ماركوس؛ فرغم العلاقة الوطيدة التي كانت بين ماركوس وإدارة ريغان وأواصر الصداقة المتينة بين الرئيسين، اضطر ريغان إلى مطالبة حليفه بالانسحاب، وإجباره على تسليم مقاليد الحكم إلى أكينو الفائزة في العملية الانتخابية. وكان أحد التبريرات التي راجت داخل الإدارة الأمريكية، يعكس رؤية براغماتية محضة، ويكشف كيف أن أهدافاً سامية ومثالية، مثل هدف تشجيع انتشار الأنظمة الديمقراطية، قد لا تعكس في الدول الكبرى إلا رؤية مصلحة ضيقة، وهو التبرير الذي تداولته الخارجية الأمريكية، وذهب إلى أن وجود القواعد العسكرية الأمريكية في الفليبين على أساس رضا شعب بأكمله، يعبر عن إرادته بتصويته الحر، أفضل كثيراً من وجود هذه القواعد رهن مزاج وإرادة شخص واحد، أو حتى مجموعة من الأشخاص (حالات مشابهة حدثت في كوريا الجنوبية والسلفادور)^(١٩).

ولقد تعرضت أولوية الاستقرار السياسي في البلدان العربية الصديقة لهزة قوية في إثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة؛ فهذه الأحداث حفزت نوعاً من المراجعة الأمريكية للرؤية الاستراتيجية في ما يتعلق بالوطن العربي. وقد ظهر في هذا الصدد كثير من الدراسات التي تنسب توسع وامتداد القوى الإسلامية، وظواهر العنف السياسي في الوطن العربي، إلى غياب الأساليب الديمقراطية في الحكم، وهيمنة الأنظمة القمعية. وقدمت هذه الدراسات تفسيراً حظي بقبول واسع، إذ ذهب إلى أن الأنظمة العربية توفر تربة خصبة لتنظيم القاعدة ولغيره من التنظيمات المتطرفة. وفي الأساس، تتمثل هذه التربة المشجعة لتنامي ظواهر التطرف الديني والسياسي في غياب الحرية السياسية، وانعدام شروط الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وضعف ديناميات التحديث. من جهة أخرى، فإن دعم الولايات المتحدة لهذه الأنظمة ولسياساتها غير الشعبية، يُعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي عادت على الولايات المتحدة بالكرهية الشديدة من جانب الرأي العام العربي. هذه الاستنتاجات ستحفز الإدارة الأمريكية على محاولة صوغ استراتيجية أكثر جدية، لتناول أزمة الديمقراطية في الوطن العربي بمقاربة جديدة تحاول في كثير من جوانبها تجاوز استراتيجية سلطة التأثير المرنة إلى سلطة التأثير القوية، فتصل إلى حد دعوة بعض الأطراف إلى استعمال القوة إن أمكن ذلك، لفرض الديمقراطية، وهو التبرير الذي استُعمل لاحقاً لشن الحرب على العراق^(٢٠).

احتج هذا الاتجاه بأن المشاركة السياسية الكاملة والحرية تخفف ميول العمل العنيف ضد الحكومة. والأغلبية الشعبية عند الحركات المتطرفة هذه، في جو الحرية السياسية، تعتبر في حساباتها فرصة تحقيق أهدافها باستعمال الأدوات السياسية السلمية. وهذه الدينامية، وخاصة الحوافز التي تتيحها إمكانية تحقيق ثورات أو إصلاحات عبر صناديق الاقتراع،

Adesnik and Mcfaul, «Engaging Autocratic Allies to Promote Democracy».

(١٩)

Amy Hawthorne, «Can the United States Promote Democracy in the Middle East?», *Current History* (January 2003), pp. 21-26.

(٢٠)

كانت وراء اعتدال الأحزاب الكاثوليكية والاشتراكية والشيوعية في التجربة التاريخية الأوروبية^(٢١). من جهة أخرى، لن يكون استثناء البلدان العربية من الاستفادة من البرامج الدولية للترويج الديمقراطي في صالح الدول الغربية على المدين المتوسط والبعيد. والهوة بين الحكومات الضعيفة الشرعية ومواطنيها المستائين من سياساتها، هي في العمق في غير صالح هذه الدول التي ليست بمعزل عن أضرار التطرف الناتج من القمع السياسي والركود الاقتصادي والانفجار الديمغرافي، بل إنها ستعاني، لا محالة، أعمال الإرهاب والهجرة السرية والجريمة المنظمة. وهذا الاستشراف المتشائم يقتضي ضرورة التدخل العاجل لمساعدة الوطن العربي على معالجة أمراضه، خاصة ما تعلق منها بغياب الحرية السياسية، وبضعف التنمية الاقتصادية.

بالنسبة إلى المحافظين الجدد في إدارة بوش، تحول هدف ديمقراطية الوطن العربي إلى هدف واقعي؛ إذ إن انتشار الديمقراطية الليبرالية في المنطقة يصب بالضرورة في هدف ضمان الأمن الأمريكي. وفي الوقت نفسه، تبنت تلك الإدارة رؤية «نظرية السلم الديمقراطي» التي ترى أن انتشار الديمقراطية في البلدان العربية سيساعد على تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي. هذه الاعتبارات الواقعية كلها دفعت واشنطن إلى إطلاق ما سمّته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس «دبلوماسية التحول»، وهي الدبلوماسية الجديدة التي أكدت التدخل المباشر للضغط على البلدان العربية بغرض دفعها إلى الانخراط في اللعبة السياسية الديمقراطية، متجاوزة بذلك استراتيجيات إدارة كلينتون التي كانت قد رسمت لنفسها أهدافاً محدودة كمكنت أساساً في تشجيع الانفتاح السياسي في البلدان العربية الصديقة، من جهة، وتحسين مناخ الانفتاح السياسي في المنطقة ككل، من جهة أخرى^(٢٢).

هذه المقاربة الواقعية، التي تربط بين الانتشار الديمقراطي واعتبارات الأمن الأمريكي، ليست جديدة تماماً، بل كانت قد شكّلت مركز رؤية الولايات المتحدة لأوروبا غداة الحرب العالمية الثانية، حين سعت واشنطن إلى بناء مجال أمني في المنطقة عبر الدفع بالديمقراطية في دول أوروبا الغربية. وهكذا، اعتبر بوش الترويج الديمقراطي مفتاحاً أساسياً للاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الوطن العربي، مؤكداً ضرورة تجاوز التعايش مع غياب الحرية: «إذ ما دامت الأنظمة الديمقراطية والحرية السياسية غائبة عن الشرق الأوسط، فإن ذلك سيشكّل منبعاً دائماً للحقد والعنف القابل للتصدير». وهكذا، تحولت العربية السعودية ومصر، على سبيل المثال، من حليفين للولايات المتحدة إلى عدوتين لها، في غضون أيام قليلة؛ حيث اتهمتهما إدارة بوش بأنهما تغذيان الإرهاب الدولي بممارساتهما القمعية، كما بان في التحذير الذي وجهه بوش حين قال: «ترويج الديمقراطية في دول أخرى يشكل الآن شرطاً مستعجلاً لضمان أمننا القومي، والمطلب الأساسي لعصرنا الحالي». وقد تأكد الاتجاه الأمريكي الجديد

Richard Haass, «Toward Greater Democracy in the Muslim World», *Washington Quarterly*, (٢١) vol. 26, no. 3 (2003), pp. 137-148.

Amy Hawthorne, «Do We Want Democracy in the Middle East?», *Foreign Service Journal*, (٢٢) no. 2 (2001).

من خلال إلغاء كاتبة الخارجية الزيارة المبرمجة إلى مصر احتجاجاً على اعتقال السلطات المصرية السياسي المعارض البارز أيمن نور.

لكن سرعان ما تم العدول عن هذا الاتجاه، وتحت تأثير بوصلة الاستراتيجية الأمنية نفسها؛ فمن جهة، أنقذ غرق الولايات المتحدة في مستنقع الحرب على العراق وحاجتها إلى حلفاء البلدان العربية من ورطتها، وأعاد إلى هذه البلدان الاعتبار للمساعدة في إخراج بوش من مأزقه العراقي.

وقد ظهر في الوقت عينه كثير من الدراسات التي ربطت بين الديمقراطية والإرهاب، منها أبحاث مدرسة «الولوج»، التي اعتمدتها إدارة بوش مباشرة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، وكانت تذهب إلى أن النظام الديمقراطي يرفع أرباح الأنشطة السياسية والقانونية بالنسبة إلى جميع الفاعلين، بمن فيهم أولئك الذين لجأوا إلى العنف، خلافاً للأنظمة الاستبدادية التي يؤدي افتقارها قنوات التواصل السياسي بين الجماهير والنخبة الحاكمة إلى ظهور مجموعات معادية للنظام، تحاول التعبير عن مطالبها بوسائل متطرفة، من ضمنها أعمال العنف. هذه المقاربة ستترك مكانها للمقاربة الاستراتيجية، التي تؤكد أن الأنظمة الديمقراطية أكثر تعرضاً للأعمال الإرهابية، لأن احترامها للحقوق المدنية يشكل عرقلة لفاعلية الإجراءات ضد الإرهاب، كما أن الكوابح المؤسسية التي تفرضها الدساتير الديمقراطية تحد من قدرة الحكومات على مراقبة الحركات والمجموعات السياسية الراديكالية. ومن شأن إجراءات التضييق على السلطات التنفيذية أن تؤثر في قدرة الديمقراطية في مواجهة المجموعات الإرهابية. من جهة أخرى، تتعرض الحكومة عاجزة عن حماية مواطنيها من أعمال العنف لمساءلة انتخابية، وهو ما يدفعها عادة إلى محاولة التفاهم والتفاوض مع الإرهابيين، وترفع بذلك العائد من وراء الإرهاب بالنسبة إلى المجموعات المتطرفة، وهو ما يشجع هذه الأخيرة على تكثيف اللجوء إلى هذه الأداة الدامية في متابعة أهدافها. لكن دراسات توفيقية ظهرت محاولة شق طريق لها بين تأكيدات اتجاه المشاركة والاتجاه الاستراتيجي، بغية التقريب بينهما. وقد استنتج هذا الاتجاه التوفيق من دراساته أن العمليات الإرهابية تتراجع في حالات الديمقراطيات المرسخة، وفي حالات الدكتاتوريات المستقرة أيضاً، وتميل في المقابل إلى الارتفاع في حالات الديمقراطيات الجديدة، التي تعاني جميع مكامن وهن الأنظمة الديمقراطية، خاصة تلك المرتبطة بالكوابح المؤسسية والدستورية. وفي الوقت ذاته، لا تكون مكاسب المشاركة السياسية قد تفوقت بعداً على تكلفة اللجوء إلى أعمال العنف في الحسابات السياسية للمجموعات الراديكالية.

ينبغي أخيراً الإشارة إلى أن غموض الوضعية الانتقالية يحفز بعض الفاعلين على اللجوء إلى أنشطة غير مشروعة لرفع حصتهم من «الكعكة» الديمقراطية^(٢٣).

هذه العوامل كلها دفعت إلى تخلي إدارة بوش عن «صليبية الحرية» في الوطن العربي، والعودة إلى موقفها البراغماتي تجاه هدف تشجيع الديمقراطية وترويجها، مقتربة بذلك من

الموقف الأوروبي، الذي يرفض أصلاً الحديث عن «ترويج الديمقراطية» في المنطقة العربية، ويدافع في المقابل عن إجراء إصلاحات سياسية محدودة، وكجزء من البرنامج العام للتحديث الاجتماعي والاقتصادي، وهو البرنامج الإصلاحي العام الذي ينبغي إنجازَه عبر منهجية الخطوة خطوة، ودائماً باللجوء إلى سلطة التأثير المرنة، وهو يتفادى في الوقت نفسه الحديث عن تغيير الأنظمة السياسية، ويركز بدل ذلك على نشر القيم الليبرالية.

هكذا، يكون اتجاه التدريجية، بمختلف استراتيجياته، قد كسب الرهان في ما يخص صياغة الاستراتيجيتين الأوروبية والأمريكية المتعلقين بدفع الديمقراطية في البلدان العربية، كما تشرح المتخصصة الأمريكية في «الترويج الديمقراطي» هاتورن: «ليست الطريقة التي ستتعامل الولايات المتحدة بها مع المسألة واضحة، لكن الأكثر احتمالاً هو أن الاستراتيجية الجديدة تشبه كثيراً تلك القديمة»^(٢٤). وعموماً، وبحسب هاتورن، ينبغي أن يتحول الترويج الديمقراطي إلى هدف على المدى البعيد، يتم إنجازَه عبر استراتيجية الخطوة خطوة، التي ستتبنّاها برامج مبادرة الشرق الأوسط للشراكة (MERH)، والتي تقوم، بشكل عام، على عدد من التبريرات؛ أحدها ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار وضعية التخلف الاقتصادي والاجتماعي في أغلبية البلدان العربية، وبالتالي توجيه قدر من مخصصات برامج الدعم الديمقراطي إلى مجالات التنمية الاقتصادية، وتقوية مكونات المجتمع المدني ذات التوجهات الليبرالية، وتعزيز المؤسسة السياسية بإجراء الإصلاحات القانونية والإعلامية، والعمل على تحسين وضعية المرأة. في هذا الإطار، تتعلق إحدى المسائل الأساسية، التي يحتمل حولها النقاش بين مختلف اتجاهات المقاربة التدريجية، بما إذا كان من الضروري تشجيع مكونات المجتمع المدني الحداثيّة وتقويتها، أم الدفع باستقلالية بعض المؤسسات الرسمية، مثل الجهاز القضائي، والمؤسسات التشريعية.

ثمة مبرر آخر للتدرجية يؤكد صعوبة «الترويج الديمقراطي» في بيئة ثقافية لا يتجذر المفهوم في قيمها وتقاليدها. وبحسب هذه الرؤية، يجب أن تُعطى الأولوية لجهود تغيير الثقافة السياسية، وتجذير التقاليد الليبرالية، وإقناع القوى المحلية بعدم تعارض هذه القيم الحديثة مع أصول الاعتقاد الإسلامي^(٢٥). لكن يظهر أن المبرر الأساسي يرتبط بظهور الحركات الإسلامية وتوسعها في الوطن العربي. وكان من شأن التوجس من الامتداد الإسلامي، خاصة أمام الروح التبشيرية والرسالية للحركة، وتوجهاتها الاجتماعية غير الليبرالية، والماضي العنيف لبعض مكوناتها، أن جعل القوى الأوروبية والأمريكية لا تثق في هذه التنظيمات، حتى المعتدلة منها، الأمر الذي سيؤدي إلى تهميش الآراء الأكاديمية التي تشجع الإدماج السياسي الإسلامي، بحجة: أولاً قدرة جو الحرية السياسية والمناخ الليبرالي على نسف راديكالية الإسلاميين، مثلما فعل سابقاً مع راديكالية الأحزاب الكاثوليكية والاشتراكية والشيوعية في التجربة السياسية الأوروبية، وأن هذا المناخ سيوفر، ثانياً، للقوى الليبرالية القوية قدرة نقدية تمكنها من مواجهة

Hawthorne, «Can the United States Promote Democracy in the Middle East?». (٢٤)

Peter Burnell, «Autocratic Opening to Democracy: Why Legitimacy Matters?», *Third World* (٢٥)

Quarterly, vol. 27, no. 4 (2006), pp. 545-562.

فعالة للتأطير الأيديولوجي الإسلامي. وفي المقابل، فإن الاتجاه الذي سيلقى صدًى عند متخذي القرار، هو ذلك الذي يقيم علاقة بين الحركات الإسلامية والحركات الفاشية، في رأي هؤلاء؛ ذلك بأن التشابه لا يكمن فقط في عناصر الشمولية والأيديولوجية والروح التعبوية، بل يكمن أيضاً في الاستراتيجية السياسية. هنا، يعكس الاعتدال الإسلامي، بحسب برمان، ما سمته استراتيجية المجتمع المدني البديلة من الاستراتيجية الثورية، والمشابهاة، إلى حد بعيد، للاستراتيجية النازية في جمهورية فايمار، التي توسلت بسيطرة الحزب الاشتراكي الألماني على التنظيمات الاجتماعية في الوصول إلى السلطة، عوض إنجاز ثورة عنيفة.

في هذا الإطار، صرح بيبس بأن ديمقراطية الوطن العربي هي «مساعدة للعدو، ووجود إسلاميين معتدلين مجرد أسطورة». موقف عدم الثقة هذا، سيترجم إلى كثير من المواقف السياسية؛ فالقوى الأمريكية والأوروبية مثلاً سترفض التعامل مع التنظيمات الإسلامية، حتى في حملات هذه الأخيرة المطالبة بالديمقراطية، بحجة أن دعم الإسلاميين مجازفة بدعم مجموعات هي في الحقيقة عدوة للنظام الديمقراطي ولحقوق الإنسان^(٢٦). وفي الوقت

نوّه بعض الباحثين بأن استراتيجية "الترويج الديمقراطي" التي تقوم على التأثير المرن وتتجنب الضغط القوي والمباشر عبر العقوبات والتدخل والشروط، هي أكثر نجاعة على المدى البعيد في الدفع باتجاه الانتقال الديمقراطي.

ذاته، يعني مثل هذا الدعم، بالنسبة إليها، تقوية للمجموعات الإسلامية على حساب المكونات الأكثر اقتراباً من الغرب في أيديولوجيتها وقيمتها. وكذلك توفير مشروعية لهذه الحركات على حساب المكونات التحديثية الحليفة^(٢٧).

تبقى الإشارة إلى عامل أساسي كثيراً ما يجري تغييبه، ويرتبط بالحساسية المفرطة للقوى الغربية تجاه كل ما من شأنه المساس بمصالحها الاستراتيجية، الأمنية والاقتصادية، وهو التوجس الغربي الذي يمكن إرجاعه، بكل بساطة، إلى أن من غير المنتظر أن تظهر الأحزاب الإسلامية في ما يخص المصالح الغربية تعاوناً يناظر ذلك الذي تقدمه الأنظمة الصديقة. وهذا ما يجعل «الترويج الديمقراطي»، في الكثير من البلدان العربية، مرادفاً لخسائر استراتيجية واقتصادية وأمنية، للدول الغربية. وسيدفع ذلك كله إلى تحويل الهدف الديمقراطي في البلدان العربية إلى هدف جيولي، يخطط لإنجازه وفق رؤية تدرجية تعتمد على التعاون التشاركي مع الحكومات العربية.

Thomas Carothers and Bethany Lacina, «Quick Transformation to Democratic Middle East (٢٦) a Fantasy», *Seattle Post-Intelligencer* (17 March 2003).

Richard Springborg, «Political Islam and Europe Views from the Arab Mediterranean States (٢٧) and Turkey», in: Michael Emerson and Richard Youngs, eds., *Political Islam and European Foreign Policy: Perspectives from Muslim Democrats of the Mediterranean* (Brussels: Centre for European Policy Studies, Bruselas, 2007).

لكن هذا الأسلوب التدريجي، كما يقترح كثير من الدوائر الغربية المتخصصة، يعكس التردد وضبابية الرؤية في السياسة الخارجية الغربية إزاء المنطقة العربية بفعل تناقض بين المصالح الاستراتيجية والمثل الديمقراطية في المنطقة. وبحسب يونكس، فإن المخصصات المادية، التي ترصدها الهيئات الدولية المروجة للديمقراطية لمشاريع «الترويج الديمقراطي» في الوطن العربي تعكس هذا التردد في الاستراتيجية الغربية، خاصة عند مقارنتها بتلك المخصصات العملاقة التي وُجّهت إلى أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وحتى إلى أفريقيا جنوب الصحراء. وعموماً، فإن هذه المشاريع تبقى محدودة المدى، وتمنح الأولوية لمقتضيات الحوكمة على حساب الديمقراطية.

رابعاً: حول فاعلية الاستراتيجية التدريجية

نوه بعض الباحثين، مثل لفيتسكي وواي^(٢٨)، بأن استراتيجية «الترويج الديمقراطي» التي تقوم على التأثير المرن وتتجنب الضغط القوي والمباشر عبر العقوبات والتدخل والشروط، هي أكثر نجاعة على المدى البعيد في الدفع باتجاه الانتقال الديمقراطي. لكن هذه النتيجة رهن كثافة الارتباط المتبادل بين الدولة المروجة للديمقراطية والدولة الأوتوقراطية؛ فبحسب الكاتبين، تُحدث كثافة العلاقات بين الدول المروجة والدول السلطوية تعدداً في نقاط الضغط التي تنتشر في الجسم الاجتماعي كله، فتغدو بذلك أكثر قدرة على الإقناع، وملحة، ودائمة، وصعبة الرصد. وهذه حال المكسيك، التي جاء انتقالها الديمقراطي لا نتيجة قدرة الضغط الأمريكي على حكومتها، وإنما نتيجة كثافة العلاقات والارتباطات بين الدولتين والمنبئة في جسم المجتمع والدولة المكسيكيين.

على وجه العموم، تتحدد العلاقات في:

– الروابط الاقتصادية، مثل الاستثمارات والقروض والمساعدات؛

– الروابط الجيوسياسية، كالارتباط بالغرب عبر التنظيمات والتحالفات الدولية؛

– الروابط الاجتماعية، كما هي السياحة والهجرة وبعثات الطلاب؛

– الروابط الاتصالية، كشبكة الاتصالات والإنترنت؛

– روابط المجتمع المدني الدولية.

ومن شأن كثافة هذه العلاقات أن تقوي احتمال الديمقراطية عبر كثير من الآليات؛ فهي، من جهة، ترفع تكلفة القمع بتقليص احتمال سكوت الرأي العام العالمي الذي يحفز ضرورة الرد الدولي، وتسهم من جهة أخرى في بناء مكونات ديمقراطية داخلية، وتعزز تلك الموجودة من قبل في مواجهة الأنظمة السلطوية. كما أنها تكثف تواصل كثير من المكونات الداخلية

Steven Levitsky and Lucan A. Way, «International Linkage and Democratization,» *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (2005), pp. 20-34.

بالمؤسسات الغربية، وهي المكونات التي قد تكون موجودة داخل النظام نفسه، وتدفع لأجل الانخراط في القيم الدولية. وأخيراً، تشجع هذه الارتباطات النخب السياسية والاقتصادية والتكنوقراطية على محاولة التغيير السياسي من الداخل لمواكبة التطورات الدولية، وإخراج البلاد من وضعية النشاز في المنتظم الدولي.

لكن أغلب الباحثين يشيرون إلى محدودية فاعليه الاستراتيجية التدريجية و«التأثير المرن». وفي هذا الإطار، يلاحظ برونال^(٢٩) أن التأثير المرن غير فاعل تماماً في المجتمعات المغلقة، مثل كوريا الشمالية، ولا أثر له أيضاً، أو غير متجانس في مجتمعات ذات سلطة مركزية قوية، بل حتى في الدول المنفتحة. وبحسب نتائج سيغل التي استخلصها من دراسة أثر الترويج الديمقراطي في كثير من البلدان الأفريقية^(٣٠)، فإن جهود الدعم الديمقراطي ضعيفة الأثر عموماً، باستثناء حالة وجود إرادة سياسية للتغيير من طرف النخبة الحاكمة.

في حالة البلدان العربية، لاحظ دولكورا فشل السياسة التدريجية للترويج الديمقراطي، ورأى أن الفشل يرجع إلى أسباب؛ فهناك، من ناحية، ضعف مكونات المجتمع المدني ومجموعات حقوق الإنسان، وعدم تمثيلها هموم المجتمع الواسع. وهناك، من ناحية أخرى، عجز الدعم التقني للأجهزة التشريعية والقضائية عن إحداث أثر بسبب عدم استقلالية هذه الأجهزة عن السلطة المركزية. وأخيراً، أدى الدعم غير المنهج لمكونات المجتمع المدني إلى «بلقنتها» وتفتيتها، فحيل دون تجمّعها حول مبدأ تنظيمي موحد للمجتمع المدني. ولاحظ باحثون آخرون فشل استراتيجيات «الترويج الديمقراطي» حتى في حالات تطبيق سياسة «الشروط» على المساعدات، بحسب براون^(٣١)؛ فمن ضمن ٢٥ حالة «اشترط» في أفريقيا، أنجزت دولتان فقط انتقالاً ديمقراطياً، فشكّلتا انتقالات بالمعايير الانتخابية فحسب. كما لاحظ براون أن حكومات تلك الدول تعلمت سريعاً كيف تنجز الحد الأدنى من الإصلاحات للحفاظ على حصتها من الدعم الدولي، وإتاحة مشاركة المعارضة في العمليات الانتخابية لكن بدون السماح لها بالفوز، والسماح بوجود الصحافة المستقلة لكن مع حرمانها من حرية العمل الإعلامي. كما أنها تسمح لمكونات المجتمع المدني بالاشتغال، لكن بدون فاعلية. وقد جرى في هذه الدول نوع من التوافق حول بناء ديمقراطية الواجهة بين الحكومات والقوى المروجة للديمقراطية. وفي إطار الخدعة، توجه المانحون إلى معالجة أعراض المرض لا معالجة جذوره وأسبابه، مثل، تدريب القضاة والصحفيين، وتغاضوا عن أصل المرض، وهو عدم وجود إرادة سياسية لقبول استقلالية وحرية القضاء والصحافة. من جهة أخرى، ينبغي الإشارة إلى أن الانتقال الديمقراطي التدريجي حدث في عدد من الدول لا يتعدى أصابع اليدين، مثل التشيلي والمكسيك وكوريا الجنوبية، وأن حدوثه يتطلب عموماً درجة عالية من التنمية الاقتصادية، هي غائبة في غالبية البلدان العربية. وهذا الأسلوب لا يزيد في عمقه على أن يكون تطبيقاً

Burnell, «Autocratic Opening to Democracy: Why Legitimacy Matters?».

(٢٩)

Siegle, «Effective Aid Strategies to Support Democracy in Africa».

(٣٠)

Brown, «Foreign Aid and Democracy Promotion: Lessons from Africa».

(٣١)

لمقتضيات نظرية التحديث في تحليلها وتفسيرها لعمليات الديمقراطية، أي لا يزيد على كونه دعوة إلى انتظار نضج الشروط البنيوية، التي تفجر بدورها القوى الدافعة بالعملية الديمقراطية، وهو في الواقع تكريس لمقاربة انتظرية للديمقراطية في الوطن العربي، أمام غياب أي بديل حقيقي.

جدير بالذكر أن تطوير النموذج الاستراتيجي في مقاربة الانتقال الديمقراطي جاء لتجاوز الرؤية الانتظرية التي تكرسها البنيوية الحداثية، بحسب اعتراف أحد أبرز منظريه، ييرمو أدونيل، الذي انصرف، رغم انحداره من المدرسة البنيوية، إلى الاشتغال على تصرفات الفاعلين واستراتيجياتهم، لأن نظرية التحديث لا تزيد، في رأيه، عن وصف علاج انتظاري لواقع متخلف، والواجب هو بحث إمكان دفع الفاعلين إلى بناء ديمقراطي في واقع لا يحقق شروط هذا البناء، عوض الجلوس والانتظار. هنا يجدر التنويه بأن تداعيات الموجة الديمقراطية الثالثة في الربع الأخير من القرن الماضي أتت مصداقاً لرأيه، إذ إن عشرات الدول ستنتج انتقالاتها الديمقراطية رغم عدم تحقيقها شروط مدرسة التحديث.

أما في البلدان العربية، فمن غير المنتظر أن تشتغل الآليات التي أدت إلى تجاوز انتظرية المدرسة التحديثية. وربما يتيح العامل الاستراتيجي تجاوز الرؤية الانتظرية ببناء فرصة سياسية من خلال تكتيكات الفاعلين السياسيين وتصرفاتهم، مثل ما حدث في أمريكا اللاتينية وأوروبا المتوسطة، حيث أدت الانقسامات داخل النخب الحاكمة إلى اختلال التوازنات السياسية، لصالح تحالفات استراتيجية دفعت بالانتقال الديمقراطي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التحالفات، التي تعكس تصرفات الفاعلين في ظاهرها، تنتج في العمق من الخصائص المؤسسية للنظام. وكانت الأنظمة العسكرية قد هيمنت في التجارب السابقة الذكر بعد موجة الانقلابات في الستينيات وأوائل السبعينيات. ومن المعلوم أن تلك الأنظمة تعرضت في أغلب الحالات، بعد فشلها في إدارة الحكم بشكل إيجابي، لانقسامات داخلها، فطالبت الأغلبية الأكثر احترافية في المؤسسة، بالتخلي عن السلطة والعودة إلى الثكن. وقد تضافرت هذه الخاصية مع طبيعة النظام كبيروقراطية سلطوية، توفر قدراً معتبراً من الاستقلالية للمؤسسات، لتبلور عنصراً سببياً أساسياً في عمليات الانتقال تمثل في الانقسام السياسي في صفوف النخبة الحاكمة.

في هذا الخضم، يتوجّه القطاع السياسي الأكثر انفتاحاً إلى إنجاز تحالفات مع قطاعات معارضة من المجتمع المدني، وهو ما يفجر دينامية «انبعاث المجتمع المدني»، ويفرض على المجموعات الحاكمة الانسحاب بعد إنجاز حسابات الربح والخسارة لعملية تسليم السلطة.

في المقابل، تعيق هيمنة النظام الشخصي في أغلب البلدان العربية إمكان اشتغال مثل هذه الدينامية؛ فمن جهة، يقوم النظام على الولاء لشخص الحاكم، وهو ما يعيق إمكان حدوث مجالات استقلالية مؤسسية على مستوى الأجهزة العليا للدولة، تتيح إمكانية حدوث انقسام داخل مجموعات النخب. لكن هذا لا يعني عدم وجود صراعات حقيقية، بيد أنها صراعات من طبيعة تعزز استقرار النظام السياسي لدورانها حول فضائل وامتيازات هذا الأخير. كما أن هذه الانقسامات تمكّن الحاكم من التمتع فوق الفصائل المتنازعة والقيام

بدور الحكم بينها، فلا يكون موضوع الانقسام إذ ذاك طبيعة السلطة، وإنما دوران الفضائل، وهذا ما يميزه من الانقسام التنازلي الذي يفتح الباب للانتقال السياسي وفق النموذج الانتقالي في بلدان أمريكا اللاتينية. ومن جهة أخرى، يعيق اختراق النظام للمجموعات والتشكيلات اختراقاً عمودياً إمكانية تشكّل مجتمع مدني كثيف ومستقل، وهو ما يترتب عنه تعذّر تشكّل جبهة معارضة شعبية واسعة، من مثل تلك التي قادت الانتقالات في جميع تجارب الموجة الثالثة. هنا يبدو أن المجموعات المعارضة في البلدان العربية ستظل، رغم قوة بعضها في إطار البنية السياسية الحالية، وحدات معزولة وبلا قدرة تأثيرية مهمة في جو الاستتباع والاختراق السائد.

جدير بالذكر أن على الرغم من حصانة النظام الشخصي في الظروف الاعتيادية، فإن

ديناميته الاستقرارية قد تتوقف عن الاشتغال في ظل ظروف معيّنة، خاصة عند حدوث أزمة اقتصادية خانقة؛ فبحسب منظري الأنظمة النيوباترومونيلية، يفرز هذا النمط من الحكم عادة احتجاجات شعبية بتأسيس قواعده على شبكات الرعاية، وهو ما يؤدي إلى إهدار كبير للثروة الوطنية. وبدلاً من أن تكون موارد الدولة في خدمة الأغلبية، فهي تعود بكيفية تمييزية إلى أقلية موالية، وهو ما يؤدي إلى

عندما يتعذّر استعمال "الترويج الديمقراطي" كأداة استراتيجية لمتابعة المصالح.... تغدو المقاربة الاستقرارية للأنظمة الاستبدادية فضيلة ختمها المصالح القومية العليا.

أزمات مالية خانقة وصعوبات اقتصادية عويصة، تثير استياء الجماهير وسخطها.

إن إدماج فئة أقلية مستفيدة وإقصاء أغلبية محرومة يؤديان إلى إفراز تأثير «النفق»؛ حيث إن الأقلية التي تستقل القطار البطيء أو المتوقف لا تنظر باستحسان إلى الأقلية التي تستقل القطار السريع. وأخيراً، في هذه الظروف، تحرم المؤسسة الضعيفة للنظام الشخصي، والترصد لكل محاولة تنظيم عمل جماعي مستقل، المواطنين من الوسائل الضرورية لإيصال مطالبهم إلى النخبة الحاكمة. وأمام هذا الصمم السياسي، تحتل حركات الاحتجاج الشعبية الشوارع كوسيلة وحيدة لإسماع صوتها^(٣٢).

شكّلت هذه الدينامية نموذج الانتقال الديمقراطي في أغلب الدول الأفريقية في عقد التسعينيات، وشكّلت الدليل القاطع الذي عزز النقد الموجه إلى نموذج الانتقالية، الذي ركز بشكل حصري على آثار الانقسام ضمن النخبة الحاكمة كعامل أولي للتغيير^(٣٣). وبحسب النموذج الذي طوره براتون وفان دي فال، فإن دينامية دوران النخب في الأنظمة

Michael Bratton and Nicolas van de Walle, *Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 1997).

Larry Diamond, *Developing Democracy toward Consolidation* (Baltimore, MD; London: (٣٣) Johns Hopkins University Press, 1999).

النيوباترمونيالية، وعمليات الإقصاء والإدماج في شبكات الرعاية، تجعل الصراع ضمن النخبة السياسية يدور فقط حول الولوج إلى المنافع التي يوزعها النظام، وهذا يشكل اختلافاً عما يحدث عادة في البيروقراطيات السلطوية في أمريكا الجنوبية وأوروبا المتوسطية، حيث يدور الصراع حول القيم والأيدولوجيا والمصالح. وفي العادة، يعتقد أعضاء النخبة المقصيين عن «المنافع» في الأنظمة الشخصية المتأزمة تحالفات مع حركات الاحتجاج الشعبية، محاولين العودة للاستفادة من الدولة عبر انتقال ديمقراطي.

وقد لاحظ الباحثان، في دراستهما للانتقالات الديمقراطية في الدول الإفريقية ذات الطبيعة الشخصية في أثناء الموجة الثالثة، أن هذه الدول شرعت، في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتحت ضغط الدول المانحة، في إجراء انتقالات ديمقراطية انطلاقاً من عام ١٩٨٩. لكن نجاحها كان أقل احتمالاً هناك، حيث احتفظ الحكام بمراقبتهم للموارد الاقتصادية وبقدراتهم الإكراهية في دول غنية بالثروات الطبيعية^(٣٤). ولاحظ جينسن ووانتشكون^(٣٥)، في تحليلهما للعلاقة بين الثروة المحصلة كعائد للموارد الطبيعية والانتقال الديمقراطي في أفريقيا، أن أغلب الدول الفقيرة في الموارد أنجزت انتقالات ناجحة، في حين أن الدول التي يتحكم رؤساؤها في ثروات طبيعية كبيرة، استمرت كأنظمة سلطوية، أو فشلت في انتقالها السياسي، وهذا يعود، بحسب الباحثين، إلى قدرة الحكام على مقاومة الضغوط الخارجية وعلى ضمان الاستقرار الداخلي عبر آليات الإكراه والاستقطاب.

إن النظرية الريعية تفسر جانباً أساسياً من حظوظ الديمقراطية في هذه الدول. ووفقاً لتفسير من حازم الببلاوي^(٣٦)، فإن النظام الريعي يعتمد على مداخل تتأني أساساً من الخارج وتصب مباشرة في خزانة الدولة، بدون أن تتولد عن عملية إنتاجية محلية يشارك فيها أغلب المواطنين. بهذه الكيفية تتحرر الحكومة من التبعية الضريبية للمجتمع ومن الدينامية الديمقراطية التي ترافق هذه التبعية عادة. وفي المقابل، يسهم العائد الريعي في استقرار النظام عبر كثير من الآليات، منها:

ـ **الأثر الضريبي:** إن تراخي الضغط الضريبي، أو الإعفاء منه، نتيجة الاكتفاء الريعي للدولة، يحولان مبدأ «لا ضريبة بدون تمثيل» إلى مبدأ «لا تمثيل بدون ضريبة».

ـ **الأثر الإنفاقي:** وهو يتمثل، خاصة، في ما سمّاه البعض «العقد الاجتماعي الريعي»، حيث تأخذ الحكومات على عاتقها توفير منافع وخدمات لمواطنيها، ويبدل المواطنون في المقابل جهودهم للابتعاد عن المسألة السياسية للحكومة.

ـ **الأثر الاجتماعي:** تقوم الدولة هنا، وعبر مجهودها التوزيعي، بصياغة فتوى وطبقية

Bratton and Van de Walle, Ibid., p. 272.

(٣٤)

Nathan Jensen and Leonard Wantchekon, «Resource Wealth and Politics Regimes in Africa», *Comparative Political Studies*, vol. 37, no. 7 (2004), pp. 816-841.

Hazem Beblawi, «The Rentier State in the Arab World», in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (London: Routledge; Berkeley, CA: University of California Press, 1987).

(٣٦)

لمجتمعها، بشكل يؤدي إلى تحييد بنية القوة الاجتماعية التي قد تدفع بالتغيير السياسي.

- الأثر المؤسسي: تتيح الموارد الريعية للنظام أيضاً تمويل تحالف اجتماعي واسع، يضم المجموعات الأكثر تأثيراً ونفوذاً في البلاد. كما أنها تقوّي قدرته على استقطاب الفاعلين المتوقعين استراتيجياً، وعلى اختراق مؤسسات الدولة.

- الأثر القمعي: يضيف بعض الباحثين الأثر الاستقراري للأنظمة الشخصية إلى افتقاد مؤسسات الإكراه فيها الاستقلالية المؤسسية. واختراقها من طرف علاقات الولاء الشخصي يضمن لها قدراً كبيراً من الانسجام والفاعلية، لكن المداخل الريعية للنظام توطد هذه الدينامية عبر تمويل علاقات الولاء الشخصي، واقتناء العتاد والخبرة اللازمة، وضمان الاشتغال العادي للمؤسسة. وتجدر الإشارة إلى أن أحد أسباب سقوط أنظمة شخصية في أفريقيا تمثل في عدم قدرة الأخيرة على تمويل بيروقراطيتها المدنية والعسكرية، وبالتحديد عدم قدرتها على دفع رواتب الجنود والموظفين، الأمر الذي حدا بهم إلى الخروج إلى الشارع والانضمام إلى المعارضة.

خاتمة

يظهر من العرض السابق أن مفهوم «الترويج الديمقراطي» جاء، أساساً، بغرض إشباع إدراك معين للهوية القومية للدول الغربية. والإحساس بالتفوق الديمقراطي لهذه الأمم يبلغ كماله باعتراف الآخرين بالتفوق للديمقراطية عبر تبنيها كنظام سياسي. وتُترجم هذه الحاجة إلى الاعتراف إلى مبدأ ضرورة الترويج للقيم الديمقراطية والليبرالية كقيم كونية تضمن كرامة الإنسان وحقوقه، لكن هذه الدعوة سرعان ما تجد حدودها عندما تبدأ في التعارض مع مصالح الأمة المتفوقة وحاجياتها الاستراتيجية. وهنا، ليس الانسجام بين الخطاب والفعل بالأمر الضروري، وفقاً لتعاليم باتريك.

في هذا الإطار، يتحول الشعار المثالي لضرورة الترويج الديمقراطي كخير عام إلى أداة واقعية، الغرض منها متابعة المصلحة الاستراتيجية لهذه الدول، كما يظهر من نظرية السلم الديمقراطي و«الشعار الأوروبي» القائل «انتشار قيمنا يحمي أمننا». لكن عندما يتعذر استعمال «الترويج الديمقراطي» كأداة استراتيجية لمتابعة المصالح، يغدو الاصطفاف إلى جانب الدكتاتوريات ضرورة ملحة، وتغدو المقاربة الاستقرارية للأنظمة الاستبدادية فضيلة تحتمها المصالح القومية العليا. ويمكن دائماً ابتكار خطاب تبرير لسياسات غير منسجمة، مثل خطاب الاستراتيجية التدريجية في الأقطار العربية، الذي لا يزيد في عمقه عن استعمال مقاربة واهية للحالة العربية، تكرر الوضع القائم وتلقي بعبء التنمية السياسية على السيرة التاريخية وغموضها، بانتظار نضج الشروط البنوية والمؤسسية لهذه المجتمعات □